

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي:

((السوق العربية المشتركة والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية))

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K - Special Economic Report

The Arab Common Market and the transition to a market economy in the Arab countries

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

May, 2018 أيار ،



تحية طيبة !!!

أرسل لسيادتكم: م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي أيار، 2018 May بعنوان:

((السوق العربية المشتركة والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية))

التقرير: بحث مقدم الى مؤتمر :

إطلاق قوى السوق وبناء التكتلات

" إقامة السوق العربية المشتركة في ضوء التجارب الأوروبية والآسيوية "

القاهرة 15 و16 آذار 1998

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة واردة في التقرير لأن المعلومات الواردة فيه على مسؤولية المصدر الذي حصلنا منه على المعلومة، المثبت في نهاية التقرير.

أرجو الاطلاع وموافاتي بأية ملاحظات حول التقرير .

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة:

أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.



م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي:

((السوق العربية المشتركة والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية))

أيار، 2018، May



الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري

جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

دمشق ص ب 12341 SYRIA

الجمهورية العربية السورية

مؤسسة فريدريش ناومان

جامعة الدول العربية

((السوق العربية المشتركة والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية))



بحث مقدم الى مؤتمر :

إطلاق قوى السوق وبناء التكتلات

" إقامة السوق العربية المشتركة في ضوء التجارب الأوروبية والآسيوية "

القاهرة 15 و16 آذار 1998

الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

((السوق العربية المشتركة والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية))

التقرير الاقتصادي Contents

4.....	أولاً - السمات الإقتصادية للبلدان العربية:
9.....	ثانياً - السوق العربية المشتركة:
10	القواعد التي يتضمنها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة:
10	مبادئ السوق العربية المشتركة :
12	أوجه القصور في قرار إنشاء السوق العربية المشتركة:
13	ثالثاً - آليات السوق وإمكانية تطبيقها في الدول العربية :
15	رابعاً - الاختلالات الهيكلية التي تحول دون قيام السوق في البلدان العربية :
16	خامساً - الخاتمة:

الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

((السوق العربية المشتركة والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية))

يعد موضوع التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق من مواضيع الساعة في الوطن العربي، حيث يوضح لنا هذا الموضوع علاقة التنمية الاقتصادية بالتصحيحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني والتحول إلى اقتصاد السوق، وكيف يؤدي هذا التحول إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الجودة في إنتاج السلع والخدمات، وهل يؤدي إلى خفض عجز الموازنة العامة؟ وبالتالي خفض العبء الضريبي على المواطن، والتخلص من الآثار السلبية للتضخم؟ وهل يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار؟ وهل تؤدي عملية إشاعة ملكية الأسهم بين صغار المدخرين والمستثمرين إلى تحقيق عدالة أكبر واستغلال اقتصادي أفضل؟

أولاً - السمات الاقتصادية للبلدان العربية:

تعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أحياناً، ولمفهوم التجانس الاقتصادي أبعاد عديدة كالتفاوت في حجم الموارد البشرية والتفاوت في حجم الموارد الطبيعية والتفاوت في حجم ومستوى وسائل الإنتاج والتقدم التقني والتفاوت في توزيع الدخل وحجمه، أما التجانس السياسي فيبدو من خلال التفاوت أيضاً بين أنظمة الحكم التي تتراوح بين العشائري والملكي والجمهوري والعسكري وغير ذلك، ثم يبدو أيضاً من خلال وجود أو عدم وجود المؤسسات الديمقراطية والحزب الواحد الحاكم أو التعددية السياسية، ويبدو مفهوم التجانس الاجتماعي من خلال التفاوت في مستوى التعليم ونسبة الأمية ومستوى الخدمات الصحية والخدمات الثقافية وغيرها.

ولابد من التنبيه إلى خطورة استمرار التباين الاقتصادي وتراجع العمل العربي الاقتصادي المشترك بين البلدان العربية أياً كانت الخلفيات في ذلك، إذ تظهر بعض المؤشرات أن التجارة العربية البينية لا تزيد عن 6.5% من التجارة الخارجية العربية، وبالمقارنة فإن التجارة البينية للمجموعة الأوربية تشكل 70% من إجمالي التجارة الخارجية للمجموعة، كما وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد العربي أكثر اندماجاً مع العالم الغربي، ويتمثل ذلك من خلال المبادلات التجارية مع وجود وسائل اتصال ونقل أفضل بين البلدان العربية والدول الغربية مما هو متوفر بين البلدان العربية ذاتها.

يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات عام 1994 بنحو 245 مليون نسمة مقابل 139 مليون نسمة عام 1973 و يتوقع أن يرتفع العدد إلى حوالي 290 مليون نسمة عام 2000. وتشير بعض الإحصائيات أن عدد سكان مصر وحدها يمثل ربع سكان الوطن العربي في حين أن ثلاث دول

عربية أخرى يفوق تعدادها العشرين مليون هي السودان 29 مليون و المغرب 27 مليون و الجزائر 27 مليون نسمة أما الدول التي لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة هي قطر 593 ألف و البحرين 558 ألف و جيبوتي 570 ألف نسمة . ويعتبر معدل النمو الطبيعي للسكان في الأقطار العربية من أعلى المعدلات في العالم . إذ يقدر بحوالي 4.2% سنوياً في المتوسط مقارنة بنسبة 0.6% في المتوسط للدول الصناعية المتقدمة و 1.7% في المتوسط للعالم ككل 1.

أما من حيث إجمالي الناتج المحلي فإنه يمكن التمييز بين أربعة مجموعات من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد في خصائصها و هيكلها الاقتصادية و الاجتماعية وكذلك في أنماط أدائها الاقتصادي:

المجموعة الأولى: تضم الإمارات، السعودية، عمان، قطر، ليبيا، الكويت، نسبة الناتج الإجمالي المحلي لهذه المجموعة 64.4% من إجمالي ناتج الدول العربية بالأسعار الثابتة في حين عدد سكانها لا يمثل أكثر من 9.8% من إجمالي السكان في الوطن العربي،

المجموعة الثانية: وتضم البحرين، تونس، الجزائر، سورية، العراق، مصر فان الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يبلغ 29.6% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل 54.8% من إجمالي السكان في الوطن العربي ،

المجموعة الثالثة: تضم الأردن، لبنان، المغرب، نسبة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي 4.4% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي، في حين عدد سكانها يمثل حوالي 14.9% من إجمالي السكان في الوطن العربي،

المجموعة الرابعة: تضم جيبوتي، الصومال، السودان، موريتانيا، اليمن، نسبة الناتج المحلي الإجمالي فيها 1.6% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي، في حين نسبة عدد سكانها تصل الى 20.5% من إجمالي سكان الوطن العربي . فمتوسط دخل الفرد فيها يتراوح من 260 دولار في (الصومال) إلى أكثر من 18000 دولار في (الكويت) . وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه من الصعب العثور على بلد عربي يمكن أن يمثل الدول العربية كمجموعة .

ومع استقرار النخب الحاكمة في السلطة لمدة تقرب من ثلاثة عقود فقد شهدت المجتمعات العربية خلال هذه الفترة من التغيير أكثر وأعرق مما شهدته في أي فترة مشابهة في تاريخها الحديث(وربما في كل تاريخها ففي العقود الثلاثة الماضية حدثت التغييرات التالية):

1- يوسف محمد بادي ، دور التكاليف الاقتصادية العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية ، الأبعاد والنتائج ، ندوة التكامل الاقتصادي العربي ، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية - تونس 1989 ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1995.
2- أنظر ، خير الدين حسيب و آخرون ، مستقبل الأمة العربية ، التحديات ... و الخيارات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1988م، ص 131.

- تضاعف عدد السكان مرة ونصف .
- ازداد حجم المدن بمعدل ثلاث مرات .
- ارتفع عدد المدارس و الجامعات خمس مرات .
- تضاعف متوسط الدخل ثلاث مرات .
- تضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة ثلاث مرات .
- ارتفع عدد أجهزة الراديو خمس عشرة مرة .
- ارتفع عدد أجهزة التلفزيون خمسة و عشرون مرة .
- انفجرت في المنطقة خمسة حروب ممتدة أو أكثر .
- تضاعف عدد المسافرين إلى خارج الوطن العربي خمس عشرة مرة .
- ازداد حجم الديون الخارجية لبعض الدول العربية أكثر من ثلاثين مرة .
- ازداد حجم أرصدة بعض الدول العربية في الخارج أربعين مرة .

هذه قائمة بأهم التغيرات العميقة التي حدثت في الدول العربية على مدى ثلاثة عقود مضت ، وقد لا تبدو مفردات هذه القائمة لأول وهلة كافية، و مترابطة، أو ذات معنى خاص، ولكن المتأمل لا بد أن يدرك الأبعاد الإضافية المهمة التي تؤثر لهول أزمة الدول القطرية تجاه مجتمعها المدني، و بالتحديد تجاه الأجيال العربية القادمة .

على أنه من الممكن أن نشير إلى بعض المميزات الاقتصادية المشتركة لهذه الدول مثل سوء استغلال الموارد الاقتصادية، كما أن الاقتصاديات العربية أحادية الجانب تعتمد في مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحدودة و تنسم بتخلف وتفكك هيكلها الإنتاجية وانخفاض الإنتاج والإنتاجية كما أن الاقتصاديات العربية تتميز بضيق السوق المحلية العربية وتفتتها واعتمادها المطلق على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية، ومن جهة أخرى فإنها تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة .

ومع ذلك فإن (المنطقة العربية يمكن تعريفها على أنها منطقة متصلة جغرافياً ولها تاريخ وثقافة و عقيدة مشتركة وتواجه تحديات التخلف والتبعية الخارجية والتجزئة وهي بذلك ترتبط بمصير واحد). وفي سياق إعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي نستطيع أن نميز بين ثلاث مجموعات من الدول العربية (1) :

(1) نودة التصحيح والتنمية في البلدان العربية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 1987 ، ص 20-22.

المجموعة الأولى - وتضم الدول العربية المصدرة للنفط مثل الكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة . وعلى دول هذه المجموعة أن تواجه الآثار المترتبة على تقلبات أسعار النفط، لذلك فإن التصحيح فيها ضروري باتجاهين :
أ - المحافظة على سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية التي بدأ تطبيقها في منتصف السبعينات بما يقلل من اعتمادها الكبير على النفط .

ب - القيام بالترتيبات اللازمة لمواجهة الانتقال من وضع كان فيه دخلها من عوائد النفط يبلغ مائتي مليار من الدولارات إلى وضع انخفضت فيه العوائد إلى أقل من ستين مليار دولار .
ونتيجة لذلك تواجه دول هذه المجموعة عجزاً محسوساً في الموازنة الحكومية وفي ميزان المعاملات الجارية. لذلك عليها أن تعمل على تخفيض العجز في الموازنة الحكومية وفي ميزان المعاملات الجارية إلى المستوى الذي يمكن احتماله .

المجموعة الثانية - وتضم الدول العربية متوسطة الدخل مثل الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسورية وتونس . دول هذه المجموعة ليست متجانسة تماماً. حيث نلاحظ فوارق كبيرة بين بلدانها من حيث حجم السكان أو عوائد النفط أو مستوى دخل الفرد. ويتراوح حجم السكان بين أقل من 4 ملايين نسمة وأكثر من 50 مليون نسمة. كذلك يتراوح متوسط دخل الفرد بين أقل من 800 دولار سنوياً في بعضها وأكثر من 1500 دولار سنوياً في البعض الآخر . إلا أن دول هذه المجموعة تشترك بعدد من الخصائص تبرر اعتبارها مجموعة واحدة. فهي تتمتع بقاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً كما أنها تمتلك مؤسسات مالية واقتصادية متطورة إلى حد ما .

تواجه دول هذه المجموعة ظروفاً اقتصادية على درجة كبيرة من الصعوبة. وبخاصة الآثار السلبية الناجمة عن تراجع أسعار النفط وتراجع تحويلات العاملين في دول النفط. وكذلك الصعوبات الناشئة عن الظروف غير المواتية والتي تسود الاقتصاد العالمي، وبخاصة كساد أسواق المواد الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري. الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم المديونية الخارجية وتزايد عبء خدمتها. كما رافق ذلك عجز في الموازنات الحكومية. فلجأت الحكومات إلى تمويل العجز عن طريق الاقتراض من المصارف، وأدى ذلك إلى تزايد كمية النقد المتداول مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم والمبالغة في أسعار الصرف، بالإضافة إلى ذلك تعاني دول هذه المجموعة من اختلالات هيكلية تتمثل في تشوهات الأسعار وانخفاض إنتاجية العمل ورأس المال وضعف الكفاءة في القطاع العام الذي يسيطر على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي .

المجموعة الثالثة - وتضم الدول العربية منخفضة الدخل مثل موريتانيا والصومال والسودان واليمن. وتعد مسألة إعادة الهيكلة والتصحيح في دول هذه المجموعة أكثر تعقيداً منها في المجموعتين السابقتين. فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على سلعة واحدة أو عدد محدود جداً من السلع ومن ثم فهي أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية. وهي تعاني من مديونيات خارجية ثقيلة وحجم من عبء خدمة الديون الخارجية لا يتناسب مع قدراتها الاقتصادية. يضاف إلى ذلك العجز المزمن في الموازنة الحكومية والميزان التجاري وميزان المدفوعات ومعدلات تضخم مرتفعة جداً. كما أن دول هذه المجموعة تعاني من ضعف البنية التحتية والمؤسسات المالية والاقتصادية وانخفاض متوسط دخل الفرد فيها .

لقد ارتفع عدد الدول العربية التي أصبح لديها القناعة بأهمية سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة وضرورة الاستمرار فيها. (وفي هذا الصدد انضمت الجزائر إلى الدول العربية التي تطبق برامج تصحيح شاملة، حيث تبنت برنامج تصحيح بمساعدة المؤسسات الدولية والعربية، وعمدت في إطار ذلك ولأول مرة، إلى إعادة جدولتها ديونها الخارجية .) (3) .

كما يقوم السودان بتطبيق برنامج تصحيح اقتصادي يهدف لإزالة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد السوداني. واستمرت دول أخرى في جهود إعادة الهيكلة والتصحيح في كل من مصر المغرب تونس والأردن، وأعلنت عن قابلية تحويل عملاتها لأغراض معاملات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. كما استمرت دول مجلس التعاون في الخليج العربي في تطبيق السياسات التي انتهجتها منذ عدة سنوات للتكيف مع عوائد تصدير النفط المنخفضة وإمكانية تنويع مصادر دخلها.

ويشير الأستاذ جلال أمين إلى وجود مدرستين فكريتين في مصر لتفسير الاختلالات التي حدثت فيها خلال عقد الثمانينات وطرق معالجتها : الأولى تؤمن بالفكر الليبرالي وتأييده للاعتماد على قوى السوق في عملية التصحيح والتنمية. أما الثانية فإنها تميل إلى التدخل الحكومي واتباع سياسة تنموية تؤمن بالاعتماد على الذات والتوجهات الداخلية. ويرى أن تفسير المدرستين للاختلالات واقتراحهما للحلول ينبع من موقف ايديولوجي . ولا يوافق على الانسواء تحت لواء أي من المدرستين. ويؤكد أن السياسة الاقتصادية السليمة لا بد من أن يتوفر فيها شرطان رئيسيان :

1- (أن تكون منسجمة مع الظروف الداخلية والدولية . فتحريز التجارة الخارجية مثلاً يشكل سياسة سليمة إذا حدث في وقت كان الاقتصاد العالمي فيه مزدهراً وكانت هناك تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية . مع استقرار المناخ السياسي الداخلي . من ناحية أخرى قد يكون الالتجاء إلى

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1995 ، المصدر السابق صii.

درجة عالية من الحماية هو السياسة السليمة إذا كان البلد يواجه كساداً في الاقتصاد العالمي وتقليصاً في الاستثمارات الأجنبية واضطراباً في المناخ السياسي الداخلي .

2- أن يكون هناك حد أدنى من التوافق بين العناصر الأساسية للسياسات الاقتصادية . ويقول : إن أسوأ السياسات هي تلك التي تحاول تحقيق أهداف متعارضة في نفس الوقت . (2)

ثانياً - السوق العربية المشتركة:

تم في عام 1964 إنشاء هيئة دائمة لمتابعة تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية سميت (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية) " يتألف المجلس من ممثلي الدول المتعاقدة ، ويعتبر وزراء الاقتصاد أو المالية في الدول الأعضاء هم الممثلون لدى المجلس و يتمتع المجلس باستقلال مالي وإداري و له ميزانية خاصة . ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للدول الأعضاء في الاتفاقية ، ولكل دولة صوت واحد ويعاون المجلس في أعماله لجان تقوم بدراسة الأمور الداخلة في اختصاصه. وللمجلس مقر دائم وأمانة عامة تعاونه في تنفيذ قراراته ومتابعة التنفيذ ، وهي بإدارة الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية "3

استناداً إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول مجتمعة الدول العربية ، التي دخلت حيز التنفيذ في 1964/4/30 ، أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية القرار رقم 17/1964/8/13 القاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة . وقد نصت ديباجة القرار على أن الغاية من إنشاء السوق العربية المشتركة ، هي تحقيق الأهداف التالية : حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ، حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، حرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية . والجدير بالذكر أن هذه الأهداف (الحريات) قد وردت حرفياً في نقل المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبذلك تضمن الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول العربية (الحريات) التي وردت في ديباجة السوق العربية المشتركة .

ويمثل قرار إنشاء السوق صيغة أكثر تقدماً ، حيث يربط بين تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، بما يتضمنه هذا التكامل من التنمية الاقتصادية المتوازنة المستدامة .

(2) ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، مصدر سابق ، ص33.

3- المصدر السابق .

القواعد التي يتضمنها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة:

ويمكن تلخيص القواعد التي يتضمنها قرار إنشاء السوق العربية المشتركة⁴:

1 - تثبيت القيود الكمية الرسوم والضرائب المختلفة المفروضة على الاستيراد والتصدير في الدول الأعضاء عند مستوياتها المطبق حين صدور القرار إنشاء السوق ، بحيث لا يجوز لأي دولة عربية منها فرض قيود أو رسوم وضرائب جديدة أو زيادة المفروض منها على تبادل المنتجات فيما بينها . والمقصود بذلك تثبيت مستويات القيود والضرائب والرسوم تمهيداً للعمل على تخفيضها تدريجياً وفقاً لما نص عليه القرار .

2 - تعطى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ، المدرجة في الجدول (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين بلدان الجامعة العربية وتعديلاتها ، والتي يكون منشؤها أحد الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة تعطى عند تبادلها بين هذه الدول إعفاءً تاماً من الرسوم الجمركية والضرائب . أما المنتجات المماثلة والتي لم ترد في الجدول المذكور فيطبق عليها تخفيض تدريجي لكافة الرسوم والضرائب بمعدل 20% سنوياً ، ابتداءً من أول سنة 1965 .

3 - تخفيض الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الدول العربية الأعضاء ، بمعدل 10% سنوياً اعتباراً من أول عام 1965 . أما بالنسبة للمنتجات الصناعية المدرجة في الجدولين (ب) و(ج) الملحقين باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتعديلاتها ، فتضاف في سنة 1965 نسبة 10% إلى نسبة التخفيض الواردة في كل منهما ، بحيث تصبح نسبة التخفيض في عام 1965 للسلع الواردة في الجدول (ب) 35% وللسلع الواردة في الجدول (ج) 60% ثم يزداد هذا التخفيض سنوياً بمعدل 10% وبذلك تتمتع السلع الواردة في الجدول (ب) بالإعفاء الكامل في أول سنة 1969 والسلع الواردة في الجدول (ج) في أول تموز 1971 .

كما نص قرار إنشاء السوق على حق كل دولة من الدول الأعضاء في استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والجمارك ، بناء على أسباب جديدة مبررة .
مبادئ السوق العربية المشتركة :

يلزم قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الدول الأعضاء بعدة مبادئ أهمها :

(أ) تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في ما بينها للمزايا التي تمنحها ، بعد سريان القرار عليها ، للبلدان الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

4- انظر ، د. محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان 1986 ، ص 430 وما بعدها .

- (ب) عدم خضوع المنتجات المتبادلة بينها لرسم تصدير جمركي .
- (ج) عدم جواز قيام الدول الأطراف بفرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات المتبادلة فيما بينها تفوق المفروض منها على المنتجات المحلية المماثلة أو موادها الأولية.
- (د) عدم جواز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة فيما بينها إلى خارج السوق إلا بعد موافقة الدولة المصدرة، ويستثنى، من ذلك المنتجات التي تكون قد أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسيبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدولة المستوردة .
- (هـ) عدم جواز قيام أي دولة طرف بمنح أي دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية للدول الأطراف الأخرى عندما يكون في الدولة المستوردة إنتاج مماثل للسلعة التي تمنح لها الدعم.
- (و) لا تحول الامتيازات أو الاحتكارات النافذة في الدول الأعضاء دون تطبيق أحكام السوق والمقصود من هذه المبادئ هو منع اتخاذ أي قطر لأية إجراءات يصيب بها السلع المستوردة من الأقطار الأطراف الأخرى ويعوض بها ما تكون قد منحته من إعفاءات أو تخفيضات جمركية لهذه السلع ، أو يقيد عن طريقها بصورة غير مباشرة ، من استيراده لها، وكذلك قصد بها عدم لجوء الأقطار الأطراف إلى سياسة الإغراق (عن طريق دعم الصادرات) في التجارة ، في ما بينها)). 5
- لاشك أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة يعد صيغة متقدمة على اتفاق تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية لاسباب عديدة أهمها :
- 1 - لأنه وضع الأسس للوصول إلى إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء.
 - 2- لأنه يلزم أعضاءه بإلغاء جميع القيود الإدارية على التجارة بين الدول الأعضاء .
 - 3 - لأنه قد وضع تنظيماً لتسديد المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء .
- كما ربط قرار إنشاء السوق بين تحرير التجارة بين الدول العربية وتحقيق (التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة) وهذا يعني أن هذه التنمية والتغيير في الهياكل الإنتاجية في الدول العربية تعد أساساً لتنمية المبادلات التجارية فيما بينها .
- وبهدف استكمال الخطوات لإقامة السوق العربية المشتركة أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بتكليف لجنته الجمركية بدراسة موضوعين هامين 6 :

5 -د. محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 1986، ص 432 - 433، انظر ايضا" قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من حزيران 1964 وحتى حزيران 1975 ، الجزء الاول ، ص 180 ومابعدھا.
6- انظر، القرار رقم (19) تاريخ 1964/8/13.

الأول - توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية للدول الأعضاء في السوق خلال فترة لا تتعدى الخمس سنوات تبدأ من أول عام 1965 .

الثاني - توحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى على مراحل تدريجية ، خلال خمس سنوات تبدأ من أول عام 1970 . وتم إعداد مشروع ((القانون الجمركي الموحد))7 الذي اعتمده فيما بعد مجلس الوحدة الاقتصادية بقراره رقم 706 تاريخ 1975/6/4 على أن يكون للدول الأعضاء حرية إدخال بعض النصوص والتعديلات بما يتلاءم وظروفها لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات ، على أن يظل الحوار مستمراً بين الدول الأعضاء في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للوصول في نهايتها الى تطبيق القانون الجمركي الموحد. وحتى الآن 1997 لم يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ولم يتخذ أية إجراءات أو خطوات لتوحيد الرسوم الجمركية للدول الأعضاء ، كخطوة تمهيدية لاقامة جدار جمركي موحد في مواجهة العالم الخارجي .

كما تضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة مجموعة الأحكام التي تقضي بتخفيض الرسوم الجمركية و كافة الرسوم الأخرى تدريجياً على المنتجات و السلع المدونة أنواعها في جداول ملحقة بالقرار . (وقد بدأ تطبيق قرار السوق العربية المشتركة اعتباراً من مطلع عام 1965 وذلك باكمال تصديق أربعة دول على القرار و هي : مصر، سورية، العراق، الأردن . وبقيت عضوية السوق مقتصره على هذه الدول وحدها اثني عشر سنة حيث انضمت في عام 1977 كل من ليبيا و السودان و اليمن الديمقراطية الشعبية) .8

أوجه القصور في قرار إنشاء السوق العربية المشتركة:

ويتضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة عدداً من أوجه القصور أهمها:

- اقتصر قرار إنشاء السوق على وضع قواعد لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والإدارية ولم يتعرض على الإطلاق لاسس (التنمية المتناسقة المستمرة) بين البلدان العربية والتي ورد فقط ذكرها في القرار .

- بالرغم من صدور بعض القرارات عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية خاصة بتنسيق خطط التنمية الاقتصادية بين الدول العربية إلا أن هذه القرارات بقيت مجرد حبر على ورق ولم تلتزم بها البلدان الأعضاء ولم توضع موضع التنفيذ .

7- انظر القرار رقم 92 و القرار رقم 93 تاريخ 1965/4/7 .

8- د. محمود الحمصي ، المصدر السابق ص 35 .

- تشكل المادة (14) من قرار إنشاء السوق ، والتي تمنح الدول الأعضاء حق استثناء بعض السلع من إعفائها من الرسوم الجمركية أو تخفيضها أو تحريرها من القيود ، قصوراً خطيراً وثغرة كبيرة . وهذا ما حصل فعلاً حيث طلبت الدول الأعضاء الاستفادة من هذه المادة .

مما تقدم نلاحظ أن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964 أقتصر على مجرد تحرير التجارة بين الدول العربية الأعضاء وإقامة منطقة تجارة حرة عربية . لكنه ظل لا يتضمن ما يتطلبه إنشاء السوق المشتركة بصفة عامة من توحيد التعرفة الجمركية التي تطبقها الدول الأعضاء في تعاملها التجاري مع باقي دول العالم .

ثالثاً - آليات السوق وإمكانية تطبيقها في الدول العربية :

تقوم فلسفة السوق كما هو معروف في الاقتصاد السياسي على عدد من الفرضيات أهمها:

1. وجود اقتصاد يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتخصص وتقسيم العمل، والتبادل النقدي السلعي على نطاق واسع .

2. يتيح هذا الاقتصاد حرية التملك والعمل والإنتاج والتحول والتنقل والتبادل، من خلال مؤسساته القائمة وتنظيماته والتشريعات والقوانين النافذة .

3. كما يتيح حرية اتخاذ القرارات بما يهيئه من إمكانية وحرية للاختيار (3) .

4. وحتى تكتمل هذه الفرضيات فإن مفهوم السوق يستند إلى مبدأ كمال السوق، وهذا المبدأ يعني سيادة الحالة الطبيعية للسوق وهي ظروف المنافسة الكاملة كشرط أساسي لعمل آلياته بكفاءة .

(هذه الفرضيات النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية . والتي تأسساً عليها قدمت بناءها حول عمل آليات السوق والذي يتمثل في مجموعة من القوانين المفسرة لسلوك المنتج الفرد والمستهلك الفرد، وفي تفاعل قوى العرض والطلب من أجل بلوغ الأسعار التوازنية على مستوى السلعة والسوق. كما قدمت تصوراً للرفاهية الاجتماعية مبنياً على هذه القوانين الجزئية. كما قدمت مفهوماً معمماً للكفاءة في توظيف واستخدام الموارد وعوامل الإنتاج وفي توزيع عائد العملية الانتاجية) (1) .

ووجدت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية أن في سعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن، وسعي المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن في حدود الإمكانيات المتاحة، يمكن تحقيق أفضل استخدام

(3) انظر كتاب سامويلسون ب . أ . أسس التحليل الاقتصادي 1947 وكتاب كوانت ر.ي Microeconomic Theory (1985) .
(1) د. سعد حافظ ، سياسات التكيف وآليات السوق ، مصدر سابق ص6.

للموارد وأفضل توزيع لعائد العملية الانتاجية بين من أسهم بهذه العملية. وهذا ما يسمى بعمل اليد الخفية في اقتصاد السوق. فهل هذا صحيح؟

إن تقييم النموذج التاريخي للنمو الرأسمالي، وفقاً لآليات السوق يبرز لنا ظاهرتين أساسيتين: (2)

- إهدار الموارد المتاحة .
 - تدمير البيئة نتيجة الاستخدام الجائر .
- وهذان الأثران نتيجة طبيعية للعمل وفقاً لمعيار السعي لتحقيق أقصى ربح ممكن، وهو المعيار الرئيسي في ظل اقتصاد السوق . بل أكثر من ذلك فإن السعي لتحقيق أعلى ربح ممكن قد لعب ويلعب باستمرار دوراً بارزاً في تشكيل فنون الإنتاج بما يتلاءم مع هذا القانون، وليس بما يتلاءم مع حماية البيئة أو مع احتياجات المجتمعات والتنمية المستدامة فيها.
- لو قبلنا بالصحة النظرية لمفهوم السوق النيوكلاسيكي وآليات عمله في دول المركز والدول الرأسمالية المتقدمة (وهي أحياناً أمور تحتاج إلى إقامة الدليل عليها والبرهان)، فإلى أي مدى يمكن قبول وتطبيق نفس المفهوم ونفس الآليات بالنسبة للدول العربية؟

إن تطبيق وتقبل آليات السوق في الدول العربية يرتبط بعدد من العوامل أهمها :

- مدى واقعية شروط السوق .
 - الإطار الاجتماعي والاقتصادي لهذا السوق .
 - تقسيم العمل الدولي وتنظيم الأسواق العالمية .
 - أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني .
 - البنية الاقتصادية والاجتماعية الفعلية لكل دولة عربية، وللدول العربية مجتمعة .
- والسؤال المطروح هل يمكن تطبيق مفهوم السوق النيوكلاسيكي في كل دولة عربية على حدة؟ هل يمكن أن يطبق هذا المفهوم على صعيد الوطن العربي بكامله؟ سؤال مازال يثير الاهتمام . الجدير بالذكر أن كفاءة عمل آليات السوق رهن بطبيعة هذا السوق وخصائصه ودرجة اتساعه ونماء مؤسساته. إن اقتصاد السوق لا يعني ترك إدارة النشاط الاقتصادي أو غالبيته للقطاع الخاص، وإنما هو نظام متكامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويفترض توفر المعلومات وسرعة وحرية تداولها. كما يفترض أن تكون الأسواق حرة، والوصول إليها متاحاً لجميع الناس. كما أن وجود نظام السوق يجب أن يتيح المنافسة . إلا أن هذا غير موجود في الدول النامية بشكل عام أو في الدول العربية .

(2) د. سعد حافظ ، المصدر السابق ص17-18.

رابعاً - الاختلالات الهيكلية التي تحول دون قيام السوق في البلدان العربية :

بعد أن لاحظنا وجود مقومات عامة لقيام السوق نلاحظ وجود العديد من الاختلالات الهيكلية التي قد تحول دون قيام سوق بالمعنى الاقتصادي المطروح في دولة عربية ما أو على صعيد الوطن العربي وفي مقدمة هذه الاختلالات :

- عدم كفاية الإنتاج المحلي للوفاء باحتياجات المجتمع وبخاصة إذا لاحظنا المعدل المرتفع للنمو السكاني في الوطن العربي. إضافة إلى تشويه نمط الاستهلاك تحت تأثير التقليد الأعمى للغرب .

- الطابع الغالب للسوق في البلدان العربية هو الاحتكار الذي يأخذ مظاهر متعددة أبرزها:

- احتكار القطاع العام لكثير من المنتجات والاستيراد .
- احتكار بعض المؤسسات الاقتصادية الخاصة لوكالة الواردات الأجنبية وبخاصة في مجال السلع الغذائية .
- تقاسم كل من القطاعين العام والخاص احتكار السلع الوسيطة الأساسية وبخاصة مصادر الطاقة ومستلزمات الإنتاج الزراعي .
- ارتباط حركة التجارة الخارجية للدول العربية بالأسواق الاحتكارية على الصعيد العالمي (الحبوب، النفط، القطن) .

- تعاني مؤسسات السوق نفسها من عدم نضج أو تشوهات، كالضعف النسبي في سوق الأوراق المالية، وعدم استيعاب النظام النقدي لكفاءة عمليات التدفقات النقدية. غموض القوانين الناظمة لعمل السوق وتضاربها أحياناً وبخاصة قوانين التجارة والضرائب وتنظيم البنوك والأسعار وحتى أحياناً شكل ملكية وسائل الإنتاج. إضافة إلى هيمنة الاقتصاد الموازي على بعض مقومات السوق، وتعاضم وزن الأنشطة الطفيلية على حساب الأنشطة الحقيقية، توظيف الفائض خارج حدود الدول العربية (تهريب رؤوس الأموال) .

- تلازم إجراءات إطلاق آليات السوق مع انتشار مظاهر الفساد التي تنجم عن حدة الاختلالات الاقتصادية والمالية، قصور وضعف مؤسسات السوق بسبب ضعف الرقابة وتراجع دور الدولة في ظل عمل اقتصاد السوق .

- تتعرض الأسعار في معظم الاقتصادات العربية للتشوهات من خلال الفرق بين الأسعار الفعلية والأسعار الحقيقية التي كان من الممكن أن تسود في ظل ظروف السوق الطبيعية . ومن أمثلة هذه التشوهات اختلاف أسعار المنتجات الصناعية وكذلك مدخلاتها الفعلية عن الأسعار الحقيقية بسبب الحماية، والمبالغة في تقدير أسعار المنتجات الغذائية وبعض المنتجات الصناعية والطاقة في السوق

المحلية بأقل من قيمتها نتيجة للدعم واحتكار الدولة للتجارة الداخلية، وكذلك تشوهات أسعار الصرف نتيجة التحديد الإداري (السعر الرسمي). وكذلك تشوهات الأسعار الناتجة عن التحديد المركزي من قبل الدولة لهيكل الأجور والفائدة. ويظل المصدر الرئيسي لتشوهات الأسعار هو تدخل الدولة في تحديد الأسعار سواء من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج والهيمنة المباشرة عليها، أو من خلال مفاتيح السيطرة والهيمنة ممثلة في احتكار أنشطة كالتسويق والتوزيع، والتوريد الاجباري، وتشغيل العمالة، أو ملكية البنوك، أو من خلال توظيف أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية (1) .

ويشير الأستاذ جلال أمين إلى وجود مدرستين فكريتين في مصر لتفسير الاختلالات التي حدثت فيها خلال عقد الثمانينات وطرق معالجتها : الأولى تؤمن بالفكر الليبرالي وتأييده للاعتماد على قوى السوق في عملية التصحيح والتنمية. أما الثانية فإنها تميل إلى التدخل الحكومي واتباع سياسة تنموية تؤمن بالاعتماد على الذات والتوجهات الداخلية. ويرى أن تفسير المدرستين للاختلالات واقتراحهما للحلول ينبع من موقف ايديولوجي . ولا يوافق على الانضواء تحت لواء أي من المدرستين. ويؤكد أن السياسة الاقتصادية السليمة لا بد من أن يتوفر فيها شرطان رئيسيان :

الأول - (أن تكون منسجمة مع الظروف الداخلية والدولية . فتحريير التجارة الخارجية مثلاً يشكل سياسة سليمة إذا حدث في وقت كان الاقتصاد العالمي فيه مزدهراً وكانت هناك تدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية . مع استقرار المناخ السياسي الداخلي . من ناحية أخرى قد يكون الالتجاء إلى درجة عالية من الحماية هو السياسة السليمة إذا كان البلد يواجه كساداً في الاقتصاد العالمي وتقلصاً في الاستثمارات الأجنبية واضطراباً في المناخ السياسي الداخلي .

الثاني - أن يكون هناك حد أدنى من التوافق بين العناصر الأساسية للسياسات الاقتصادية . ويقول: إن أسوأ السياسات هي تلك التي تحاول تحقيق أهداف متعارضة في نفس الوقت . (2)

خامساً - الخاتمة:

لقد أصبح التدويل الاقتصادي (عولمة الاقتصاد) واقعاً ملموساً، وإن مؤسسات التمويل الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هي التي أطلقت الدعوة لما سمته بالسياسات التصحيحية والتحول إلى اقتصاد السوق، وتعظيم دور القطاع الخاص وتحجيم القطاع العام ودور الدولة في النشاط

(1) المصدر ص7.

(2) ندوة التصحيح والتنمية في البلدان العربية ، مصدر سابق ، ص33.

الاقتصادي . مع (التركيز على الجانب المالي - النقدي باعتباره جوهر المشكلة، وهو في الواقع ، كما نرى أحد مظاهر الأزمة المركبة للتنمية في البلدان النامية) (1) .

ومن هنا يتبين بأن هذا التوجه المندفح نحو الخصخصة من الخارج لا يعبر بالضرورة عن حاجة موضوعية ، أي أنه لم يكن كنتيجة لتقييم جاد لأداء القطاع العام وبيان قصوره ، مما يستدعي نقل ملكيته للقطاع الخاص ، بافترض أنه الأقدر على تحقيق التنمية . فالموضوع بحاجة إلى دراسة معمقة لمعرفة مدى الحاجة للخصخصة في الواقع القطري (2) ، في مختلف البلدان العربية .

الاختلالات التي يلحظها صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول العربية هي حصيلة تراكمات لسياسات اقتصادية واجتماعية خاطئة أصلاً . ويكمن خطأ تلك السياسات في أنها قيدت المبادرات الخاصة وضيقت المجالات المفتوحة أمام القطاع الخاص ، وحالت بين الاستثمار الأجنبي والاقتصاد الوطني ، وأطلقت العنان للقطاع العام فدخل مجالات لا تتفق مع طبيعته ، وعزلت الاقتصاد الوطني عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال التدخل في تحديد مستويات الأسعار والأجور وإقامة أسوار حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ونشرت مظلة الحماية الاجتماعية فوق قطاع عريض من الشعب بالدعم والتأمينات الاجتماعية والمشاركة بالأرباح مما أفقده الحافزية للعمل والإنتاج (3) .

لذلك جاء العلاج الذي يقترحه الصندوق من خلال برامج التصحيح وإعادة الهيكلة التي قدمها وتستهدف تحرير الاقتصاد ، أي جعله يسير على مذهب الاقتصاد الرأسمالي الحر (اقتصاد السوق) مع إدماجه دمجاً عضوياً في النظام الرأسمالي العالمي . وأضحت المهمة المطلوبة هي تعديل مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي . والهدف الأكثر مباشرة لبرامج التصحيح التي يقترحها الصندوق هو تحسين وضع ميزان المدفوعات . والعلاج هو الوصفة (الروشيتة) التي وضعها الصندوق والتي تتضمن تحرير الاقتصاد ، تخفيض سعر الصرف ، تخفيض الإنفاق العام ، بيع القطاع العام للقطاع الخاص ، إلغاء الدعم .

انتهى التقرير

The report ended
Raport się zakończył

(1) د. مجيد مسعود ، الخصخصة من منظور تنموي في الواقع القطري ، بحث مقدم إلى ندوة توجهات وأفاق الخصخصة في دولة قطر ، 6 - 7 نيسان 1996 ، ص4.

(2) مجلة النهج ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي العدد 44 صيف / خريف 1996 ، دمشق ص274.

(3) انظر د. إبراهيم العيسوي ، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه ، بحث مقدم إلى ندوة (السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي) ، المعهد العربي للتخطيط الكويت من 20 - 22 شباط 1982 ، ص226.